خاتمـــة

خاتمـــــــة

مـن خـلال عرضـنا لموضـوع النظـام القـانوني لعقـد القـرض الاسـتهلاكي فـي التشـريع الجزائري وجدنا أن حمايـة المستهلك فـي هذا الإطـار تستلزم مرحلتين مرحلـة حمايـة المستهلك اثناء عرض القرض الاستهلاكي مرحلة تنفيذ القرض الاستهلاكي

ففي مرحلة ماقبل التعاقد نجد ان البنك يتبع مجموعة من الاجراءات والخطوات في منح القـرض، وفـي حالـة القبـول يتوجـب عليـه اعـلام المسـتهلك والإشـهار بكـل مـا يتعلـق بالخدمـة المقدمة من قبله، والا تعرض عند عدم مراعاة ذلك الـى جزاءات مدنيـة وغرامـات ماليـة ، وكيفيـة المواجهة الشروط التعجزية التي يمكن ان يدرجها البنك في عقد القرض، وقمنا ببيان الجزاءات التي يتعرض لها من جراء ذلك ،اما في المرحلة الثانية أي ما بعد ابرام عقد القرض ، فقد قمنا بتوضـيح حمايـة المسـتهلك اثنـاء تنفيـذ عقـد القـرض حيـث يكـون علـى البنـك نقـل ملكيـة محـل القـرض وتسـليمه للمسـتهلك، كمـا يتوجـب عليـه ضـمان العيـوب الخفيـة التـي تظهـر علـى الشـي محل القرض ولا يمكن يطالب المستهلك برد المثل قبل انتهاء اجل القرض.

وفي المقابل ذلك يكون على المستهلك المقترض تحمل مصـروفات القرض ونفقاتـه ودفـع الفوائد ورد المثل عند انتهاء الاجل.

كمـا قـام المشرع الجزائري بفرض التزامـات جديدة علـى البنك فـي ظل المرسوم التنفيذي للقرض الاستهلاكي 114/15 بتوفير حماية طالب القرض وكذلك القوانين منها المدني وقانون حماية المستهلك قمع الغش وقانون القرض والنقد.

ونستنتج ان المشرع بالرغم من تسخير مختلف الوسائل القانونيـة لضمان الحمايـة الكافيـة للمقرض والمقترض، الا ان هذه الحماية تبقى غير كافية امام عدم التوازن فـي العلاقـة العقديـة أي انا البنك في عقد القرض يقوم بوضـع الشروط لا يمكن للمستهلك مفاوضته بشأنها حيث لا يمكن امامه الا القبول بها والخضوع اليها.

لان المخاطر في أساس تقوم الا علـى عاتق طالب القرض فهو الوحيد المخول بتحمل كافة المصـاريف وكذلك تحمل النتائج وتراكم الفوائد في حالـة فشل هذا القرض الاستهلاكي او اتلافيه وغيره وكذلك انا المستهلك في أساس ينظر الـى القرض من جانب المـادي فيحـاول بـاي طريقة تحصيل المبلغ دون مراعاة العواقب والظروف المحيطة به.

وعلية نستخلص النتائج وبعض الاقتراحات التالية.

I-النتائـــج:

- عملية منح القروض من أهم وظائف البنوك.
- للقروض أهمية بالغة في تحسين مستوى التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد.
- لعملية الاقتراض عوائق عديدة تتمثل في مخاطر القروض ونذكر منها: خطر السيولة، خطر عدم التسديد وغيرها.
- يعد خطر عدم التسديد من أكثر الأخطار شيوعا وذلك لأسباب متعددة.
- تعدد أنواع القروض الاستهلاكية المقدمة من طرف البنوك.
- يعتبر الدخل أهم ضمان بالنسبة للقروض الاستهلاكية.
- البنوك تقوم بمنح العديد من التسهيلات للأفراد المقترضين.
- أغلب القروض موجهة لاقتناء السيارات.
- إجراءات منح قرض استهلاكي هي إجراءات بسيطة نسبيا.
- الأقساط مرتفعة مقارنة بدخل الأسر.
- الفائدة المفروضة على هذا النوع من القروض متوسطة عموما.
- القروض الاستهلاكية تؤثر بشكل كبير على دخل الأسر.
- تسديد القروض يتم بصفة منتظمة.
- القروض الاستهلاكية لا تتطلب الاستدانة من أطراف أخرى.
- القروض الاستهلاكية تقيد حريتك بالتصرف في دخلك.
- التأثير النسبي للقروض الاستهلاكية على استقرار الأسر.
- رفض المقترضين إعادة تجربة القروض الاستهلاكية في حال احتياجهم.

II-الاقتراحات :

- من الأفضل للأفراد أن يقوموا بالادخار بدلا من الاقتراض من البنوك.
- الاستدانة من أشخاص طبيعيين بدلا من البنوك لتجنب الفائدة.
- التوجه إلى البنوك الإسلامية بدلا من البنوك التجارية (الربوية).
- ترشيد الاستهلاك وتجنب الإسراف والتبذير والجري وراء المظاهر.
- التصرف في الدخل بشكل عقلاني لتجنب الوقوع في العجز واللجوء للاقتراض.
- عدم اللجوء إلى القروض الاستهلاكية نظرا لما تخلفه من آثار اقتصادية ونفسية واجتماعية.
- تجنب الفائدة وانا تكون العلاقة بينهما علاقة مرابحة أي بين بائع ومشتري فقط.

تم بحمد الله وتوفيقه